

۲۷۷

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۵۲۹۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح معالم الانوار
مؤلف: محمد بن محمد بن قاسم رازی

مترجم

۱۵۲۹۵

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۷۹

۷۰۵

۱۸۳۷

۱۰۳۵۱

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16

۱۱۲۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب: شرح مطالع الاصول
مؤلف: محمد تقی میرزا قزوینی

مترجم

۱۵۶۹۵

شماره قفسه

۹۰۷۹

۷۰۵

۱۳۱۵

۱۳۱۵

حاشية الجلال الدين

في حاشية شريف ابراهيم بن محمد
 الانوار في المنطق والقلم
 للمصنف الرازي



من حسن ان ساعدنا في معرفة هذا الكتاب
 بعد ان كان قد مضى في يدنا
 سرورنا في هذا الكتاب

هذا الكتاب
 مكتوب في
 سنة ١٣٠٥

يا حار هذا من تيسر في
 يعرفه جازي واعرفه
 وان شئت الصراط مستقي
 اقول للشاكرين توقفوا
 في هذا المقام ان لم
 اسعوا من يار علي
 قول على الحار في عجب
 حرمه الممتد بحبله المرامح لاسعاده ان هذا
 محمد بن عبد الحليم الموسوي

١٥٢٥
 ٩٠٧٩٠



هذا الكتاب
 مكتوب في
 سنة ١٣٠٥



111
 مكتوب في
 سنة ١٣٠٥

111.3

من الفاضل محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

1713

واما **البس** فالنائبه بالنسبه الى الثانيه موقوفه على
التفصيل والاولى لا يصدق لا يقتضيها من غير التفصيل
وبالنسبه الى الاولى احصى فيها نوع وتفصيل لها فلها مجموع
الاولين حاله مركبه من التفصيل والتاكيد وكان لا بد
المن بعض الوجوه من المناسه ودفعها فاق فبالله
قل لما كان **يجب** في تدقيق الجزء الاول من الشرط لادخل
له مرتبه الثانيه اعز عموم الحد باعتبار ما قبله في الجميل
محموده فنعينه لادخل على عموم المحمود عليه ولكنه الجواب بان
الباحث في السببيه وجه كنهه **يجب** محمدا على فاعز عموم
لعمومه الجواب بان المحمود عليه على سائر محكمات اللفظ
ففي ظاهره على الاستبعاد **قل** فكره وانما **يجب** وان كان
محمودا به كونه مخصوصا به لا يورثه تخصيص المحمود عليه فنعينه
مدخل في ظهور عموم المحمود عليه واما ما يقع من نزاعه
بالانعام **لا** كنهه بالانعام فلو حصل **يجب**
لزم خصوص المحمود عليه ايضا ففسد از المحمود عليه انما
الباحث للمعارف مطلقا ومع البيان جواز التخصيص

1752

[illegible]

كنه في المراتح العظيمة طرفة وكذا انما يتجلى المطلق يتحقق بكل واحد من افراد
 عروا بالانعام ولكن ما عتقك عليه على اوشى عنة دون
 انعامه وكذا ما عتقك من كل كلام يخرج من مستقل المظ
 اما الاول فنضم مقدمه معلومة وهما كل محمود قد يعرف
 كنه محمود اعليه وقد لا يكتفي بتعريفه بل على تعميمه واما
 الثاني فلفظ اذ لا يخفى بطعام المقدمة فضلا عن العباد
 كيف وسبقنا له محمود عليه مختص بالاختيار مع عدم
 محمودية قوله وانما شرطه كنه ذلك الوصف عاجزة عن التعظيم
 فظاهره باطن قوله في انه كنه ان من هذا الوصف اخذ
 افادة ان شرط التعظيم من قوله انه يتعين به التوسيع
 ولا يتعين غيره كما يظهر من بيان كلامه في ان يخرج التوسيع
 بدلول ما عمن احد ما عمن فان المطلق يتحقق بكل
 واحد اللهم الا ان يكتفى بشرط اشتراطها مع محمود الفكر المعبد
 للحاكم او مجرد الامانة استغناء عنه في مثل قوله لا اله الا
 الاوليان له واليهما بيان الذهن ولا يخفى عليك ما فيه
 من الكلف قوله لانه اذا عر عن مطابقة الاعتقاد واد

بالافتقار

بالاعتقاد بهذا لما ذكره من ان التعظيم للمعاني المحيية
فان المحمد قد كثر انشائها ولا مغر لمطابقة الاعتقاد فيه فلا
يرد انهم يذكرونه في مروج السالكين او صافا كسبل
المبالغ ولم يعتقدوا بما قسم مع انه ليس بحجة بانها
العقل وكيف وهم معظمون لهم والتعظيم ينشأ من
الاحتياج الى الجواب بان المراد من تلك الاوصاف والمغاي
الخاصة او انهم يعتقدون انصافهم بها فان الاول
الواقع والثاني خلاف البدية **قال** الا ان فقد اعتبر
ان فينا من لا يذكر من قوله وهو بالبين وحده
توجب التواضع ما يفرق في اعادة العطف من اشتراط التعظيم
فلا يلزم الظاهر من التعظيم الظاهر الفعل المبني عن التعظيم
كما في الباطن وما ذكره في بانه من ان لو خالف افعال الجوارح
لم يكن محال ليدفع وهم وروده اذ لا يدرك عن التعظيم
الظاهر من عدم مخالفة افعال الجوارح بل على ان
التعظيم الظاهر في صورة التخالفة فان دفع ما يتوهم

دلالة قطعيه يقع فيه وهو قوله الشريف
الامير الحاج السيد علي السليبي في كتابه
على الذين ينكر حج

[illegible]

افعی الجوامع کا صرح بالافنیہ ہذا تم ان لم یغضض
الجوامع لذلک لانه لا یاتر فی فعل الجوامع فاجاب

المخ فلان دانيال ما يورد من ايام لم يشأ له كنعن كل منها شرطا
فالبحر الكاذب لانه كسبا الاستقراء والنزل فكانه

قال هـ بن عبد الله بن وهب عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الشرط الشرطي وليس شرط شرطي منكم الا ان يكون له امر بالمعروف والنهي عن المنكر

شبهه فيه والاعدم كون جزاءه نقد بآب الاشجار لفظه
على بالشرطه وفيه ما فيه والا قبل لم يآب لم يحد والواقع

منه سوار يستعمل اللغة **لغة** ثم يعيد ان **لغة** لغة العنصرية
احد هائل كمنه احد هائلنا ناعذ هو المعنى من الفوق

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب في يد من يحب العلم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

بلفظ

المذبح

النسر
الاحمر

اعراف

جنت الدار

الذاتية بالبار، وإنما يعانكم كمنه فالما يذكركم وكمنه

المندوح عليه كما هو الظاهر بقوله المندوح براد
ليس له فعل اختيار فلهذا انما يكتب بالغير الاختيار

الناس للتوقف المطلوب عليه وبجواب الاول ناظر
الى الاحتمال الاول وتقرره باختيار الشئ الاول ومنه

لزم الترادف لئلا يفيد زائد في أحد المعاني المحمودة
فعلا اختياريا بدو الخ المتع فليكن العلم وفيه الخ فيه

والاعتراف بالقدرة وجزاء التعريف بالاعمال كنه بعيدا
وقد ألفتم اذ يقع عليه التسمية بالبقية بغير من قوله على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

1875

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل

[illegible]

فاما ما قيل من فعل اللسان جزء من معناه والمتبادر
 تمام المعنى **قوله** في الكاشية بما سبب اختصاص مورد به
 قد يخرج ذلك لانه حكايه عن قولهم نعم لو كان المحذور
 له صبر والجواب لم اطردا فزانه بالقول في مواضع
 كما يدل عليه قوله في مثل شعوبه لا ينجي المحذور من
 فلا يلزم من الاطراف اختصاص المطلق لان الغرض
 لم يقرب المحذور من مورد به بقوله في الغرض لا
 خفاء في سبب اختصاص **قوله** واعلم ان القول بخصوص
 الوصف بقدره ما سبق وهذا الوجه هو قوله
 محذورك وقوله ليس هذا بخصوص الغرض من لا يتعلق
 بخصوصه ان يكون ذلك كذا بل الغرض من اظهار الصفات
 الكاليه وكل ما ياتي في وصفه الاظهار يكون محذورا
 الاشارة مجازا الى ان ترتيب نافية المحذور والغرض
 من دفع الغرض هو رد على اختصاصه باللسان من انه
 يستلزم ان لا يكون له حكم عائد للشرع من اللسان

حاصل الدفع انه المحذور حقيقة مجاز عن اظهار الصفات
 الكاليه التي هي الغاية المقصودة في المحذور ولا حاجة فان بعض
 المحققين من الصوفية ان حقيقة فان في ذهابهم ان يجعلوا
 المعنى المعظم من الحقيقة حقيقة في صورة ظلية كما يقولون
 حقيقة المبدأ في رؤيته باليدوت بر مراتب الاسباب حتى ان
 المصطلح لا يميز بين العقل وبينه والشرع وبينه في
 ذلك ما قيل من انه يميز المحذور على الله العباد فيكون
 الى السبب الموجب يجوز بعد من الغيبة كما ان الله لا يميز
 بقوله في الحقيقة في حق الله سبحانه وتعالى الذي لا يمكن
 اقرب والطف فهو بالنسبة الى ذلك كانت تلك مستغنية
 على ان لا يميز بين مورد به استعمالا في مثل قوله لا
 تارة عليك طاعت كما اشرت على نفسك كما لا يخفى على من
 طبع سليم هذا كلامه في الكاشية كونه لا يخفى ان القول بان
 المحذور حقيقة مجاز لا يخرج بعد خصوصه على قاعدة
 اهل الحق من اثبات صفات الكاليه بقوله بالحقيقة اذ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

Handwritten text in a script, likely Indic, on aged paper. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record. The script is dense and fills most of the page.

وهو ظاهر فتعالي لئلا يكون الاول ظاهر في الاخر باطناً و
بند التقدير النفع ما يحسن لئلا يكون المورد مع الاضيق
فمقابل كونه القلب ثلث منها مع لارجان له عليها
بالم تنظم الرفعل القلب بدل مع ذلك قوله في
تعريف الكمال فعل شئ مع تعظيم المنع كونه منعاً لانه
كان الباعث عليه الانعام كان هناك تعظيم طين
قطعا ضرورة ان الانعام الكمال باعثة على السوء وبذلك
انما يظهر اذا تعلق قوله كونه منعاً بالفعل فيكون معناه
فعل صادر للانعام لا بالتعظيم فان الانعام مع التعظيم
المحلل بالانعام لا ينافي السوء **وهو** على التقديرين
جاء على انصاف بالكل وكذا في قول لادارة لقول
نصفك بالكل على انصاف لصدقه مع كونه الانصاف
بخلاف ولكن انت منتصف بالكل فان لا يصدق في
فان قيل لحد هو الوصف للطابق للاعتقاد كالحاكم مع
لتعظيم الباطن فكانه قبل بعثتك منتصفاً بالكل

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

فقدت لكم بغير نقدك متفقاً
بالحال ولو سلمت لك بغير نقدك
فقدتكم بغير نقدك أو بالبراعه المتفقاً

63

ولا شك في دلالة على الانصاف قلنا التعظيم بالحق
لا يستلزم الاعتقاد لما مر من حديث عمر الساطي ولان
المذكور بعينه ويكفي دفعه بان التعظيم بالباطل وان لم يكن
اعتقادا مضمونا الوصف المقارن له لكنه يستلزم اعتقاد
الانصاف بحيل بالضرورة الوحدانية بخلاف التعظيم
الظاهر فانه قد يكون بدونه اعتقاد في المصلحة ويعقد
ذلك على الانصاف عرفا للعل بان الشخص المذكور
فكانه قال انت متصف بالواقع فيصدق انني طيب
مبعوض الشك بالمتكلم كما في قولك انت متصف بالمتكلم
فان انني طيب اما يصدق بشروط مضمونة مبعوض الشك
بالمتكلم فان اللفظ انما يفيد تصور القضية والصدق
ام حادثة مبعوض القرائن انما يرجع كاصح بعض الامة
وكيف طر المسألة بان وجه العادة عرفا بطريق مبعوضات
متصف بالواقع لا حاجة اليه المتكلم بالعرف فان

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

فصدقك على الاضافات كما في الفقه
 رغبه بان العظم الباطن وان لم يكن
 صف المقارن له كذا ستره اعتقاد
 بالضرورة الوجودية بخلاف العظم
 ليس بدون اعتقاد المصلحة ويعتقد
 عرف العلم بان الشخص الكبرية
 نصف الواقع فيصدق انني طب
 كلام كما في قولك انت متصف بالكل
 اصدق شيئا مضمون بعرض الشك

ونعتقد كذا تدلان وضعاً على تحقق القول والعقد
 الدال على الانصاف فبذلك لان عليه بالواسطة لان
 الدال على الدال دال بالواسطة لانا نقول بصدقك و
 نعتقد كذا لان على تحقق القول والعقد سواء كانا
 مطابقتين او لا وهما على الانصاف **قوله** لم يكن لاحد
 الايمان بهما على التام اما الشك فظاهر لسلب التعميم
 له ولما لم يقدّر التعميم هو الانصاف فانه قد ماتوا هم
 النعمة انما تقتض الشك فالتعميم فيه فقط **قوله** ارعها
 لتحقيق انما اركب لان ما اركب كان تحقيقاً لما بينهما اذا
 اريد منها المعنى اللغوي ولان لو رجع الضمير الى معناه
 لم يكن تحقيقاً للمعنى اللغوي لان الراجح ان يكون لرجوع
 مع العرف على الراجح الاستعمال كنه بعيد اذ لم يعلم بعد
 هذا المعنى فذلك لم ينفذ اليه **قوله** جعل الضمير في قوله عليه
 لا افتقار دون الانصاف كما نبهناك في تعريف الشك
 اللغوي من اعتبار آياته عن تعظيم المنعم كونه منقاد

يعلم من اعتبار مطابقة الافتقار فان الانصاف لا يكون
 باقتناع على السخريه او حيث قلنا لم فعل المودع لا يكون
 شكاً حقيقياً لم يقم اليه فعل القلب **قوله** او لم يشعر
 بهذا القيد وقيل في ذلك في الافتقار لا يستلزم مطابقة
 الافتقار ولا يمكن ان يوجب بانه جرح في ما اذا خالف افعاله
 الجوارح لعدم دلالة على الافتقار جرح لان العوائق التي
 يدل على عدمه فاعمل عليه او لم يقم التعظيم الظاهر
 ان لم يقم الباطن فينبذ في فعل بعد الامكان **قوله**
 وهذا لا ينافي في كونه الشارح جزءاً منه وكذا الاول فردا
 لا خفاء في معرفته بجميع افعاله مستعدة كما سيصرح به
 انشور ولم اجزاء في معرفته كل عضو من هذه الاعضاء
 جزء منه والقدم المحض من فرد جزءه فلا يمتنع ان يكون
 من بينه جزء الشك هو جزءيات القول الدال على التعظيم لا
 لغووم الشك فان الشك جزء الكلي والجزء جزء الجزئي ولا
 حاجة الى تقدير الافراد على حذف المضاف نعم في المنه

[illegible][illegible]

3

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المسألة الأولى في معرفة ما هو المسمى بالعلم

والله اعلم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً للناس

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
وأنه لا اله الا هو
العليم الغني

وإذا منع هذا التكلف ينقض بقا قد لا التعبد
مطلقا **قوله** وأعلم أن الامام قد دفع لما يوهن من العلم
لم يعينه فكلام القوم **قوله** ونفي الشك هو وقد مر
الامام الغزالي في الاجابة بمنزل ذلك **قوله** قبل وهذا
المعنى وقد مر في قليل من عبارات الكور قد مر
بل انما انما بلغ الاول ويمكن القلة ما يشيخ عن المبالغة
اذ لا يتصور للمبالغة في المعنى الثاني لما سبق من ان المبالغة
بر صرف الجميع فيمكنه الكور بهذا المعنى مع الزيادة
لا قليلا ولن سلم استقامة الحمل على هذا المعنى فلا يتعين
لجواز حمل على المعنى الاول ايضا والجواب عن صرف الجميع
يتفاوت بغير استقراء الاوقات **قوله** الاوقات او في جميعها لا ياتي
وعندهم وحق المسألة ما يستفاد من مجموع **قوله** الاوقات بان تحقيق صرف
الاجماع في جميع **قوله** الاوقات او في جميعها لا ياتي
لا جد كما ذكره النصيب وانذار الامم عن البر الى غير
لان نقول جميع ما خلق لا جله جميع ما خلق بركامه فاما

كلامهم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
وأنه لا اله الا هو
العليم الغني

ان التكلف في بعض الاوقات جميع ما يجب عليه في ذلك
الوقت فهو شكر اذا استمر ذلك الوصف في جميع
الاقوات او في معظمها فهو شكور والامر في حق معنى
الغفور فيكون ان يكون مسببا على المبالغة في الشكر
ليس قليلا اذ صدور البسطة والتجديد والشهادتين
في نماذج الافعال والاحوال المنبذة تعظيما في العباد
ليس قليلا فليست على من فيه لا ياتي اذ المبعث عدم الاوقات
فقد تحقق الشكر العرفي في جميع الاوقات اذ اصراف
في اوقات الصلوة جميع الاوقات فيما كلف به في ذلك
الوقت ولم يجز ان يتركه بل انما انذار الامم عن البر الى غير
الوقت بل صرف اللسان الى انذار الامم يقع في الزاوية
في وجه الواجبات عليه في ذلك الوقت نص في الجميع
فما كلف به في ذلك الوقت شكر عرفي مع ان لم يتحقق
حد الغفور في ذلك الوقت فيتمثل النسبة المذكورة فيها
سابقا لا نقول صرف المذكور انما يكون شكر عرفيا

جميع الاوقات

انما في وقت الصلوة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
وأنه لا اله الا هو
العليم الغني

Feb 11/25

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

5

الحمد لله

2. 10. 50

102

3

25

74

[illegible]

في النظر الى الواقع مطابقة للملازمة
 فان نسبة الواقع للاعتقاد
 يمكن بالمطابقة بين الشيء والواقع
 مطابقة بين الشيء والواقع

كما ان الواقع مطابقة للملازمة
 فان نسبة الواقع للاعتقاد
 يمكن بالمطابقة بين الشيء والواقع
 مطابقة بين الشيء والواقع

على الاخر

لنظر المراد بالمطابقة بالفتح كمن الواقع
 طريق وصف الشيء كمن الواقع
 اليه اولاً في الاعتبار هو الواقع
 في الشيء الشئ اشارة الى ذلك فتأمل
 بالمستقر اليه ولا يستحق التقديم
 في كل من الاعتبارين اولاً بتقديم
 من الفاعل التقديم والفاعل في
 القول والعقد فتأمل في جعل بيان
 الشيء لتعريفه اولاً بعد كانه واقع
 اشارة الى الجبر او الاستعمال اشارة
 الاستعمال فان العمل يدل على ان
 الاستعمال قلنا فائدة له في القوة
 اشارة الى براءة الاستعمال من حيث
 فائدة مقاصد الكتاب وكنتم في جعل تلك
 بنفسه كمنه مستقلة معلوم نظرية

في النظر الى الواقع مطابقة للملازمة
 فان نسبة الواقع للاعتقاد
 يمكن بالمطابقة بين الشيء والواقع
 مطابقة بين الشيء والواقع

1771-1772

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان شاء الله تعالى
بخدمت حضرت

معاذ الله

وما ذكره الشيخ من ان الطفل يتعلق بالشئ مع التولد بهما
فقط لا ينافي ذلك لان المراد بمبدأ الفطرة هو تعليق
بالبدن وهو باق على تلك الحالة فعلقك بالثقل على هذا
المقام فظهر لك ما في الزوايا من تعجيب **روى** ومقتضى ما
الناظر في فيه يستظهر من حيث ان الشئ ان كان مستلزم
العلم بالشرط فيه الذر هو العلم والتقدير بوجوبه لها
والشئ المستلزم يستلزم التصديق بسبب ما ثبت له
على ما ذكره في حيل بعد الغيضان الصور الكلية
بالنسبة بينها والتحقيق من مراده بالثقل ان كانت
ادراكها على الوجه الخبري بالقوة الواهم كما ذكرت ان شاء
لقوة الواهم طائفة خبرية بينها وبين ولدها ومضافة
خبرية عنها والذنب وذلك لا يورث خبرية من حيث
انه متعلق بالنسبة الترابية ارتباطا بالطرفين مما لا يورث
الكل في خبر بعد الغيضان الصور الكلية ومن حيث ان متعلق
متعلق بنسبة بين الطرفين على وجه التحليل الشبيهة
فان كانت والمسائل وكلها على الوجه
بذلك فذلك هو الوجه الذي ذكره علماء
بذلك فذلك هو الوجه الذي ذكره علماء
فذلك بغير وجه

شاه و الاغلاط و ارباب و افسار و افسار و افسار
التور و الاغلاط و ارباب و افسار و افسار
ابرهم و افسار و ارباب و افسار و افسار

[illegible]

لا يجوز ان يكون له في نفسه
ما لا يجوز ان يكون له في غيره
فان كان له في نفسه ما لا يجوز
ان يكون له في غيره لم يكن له
في نفسه ما لا يجوز ان يكون
له في غيره

ان شاء الله تعالى

مقتضى البنية

العربية الجارية من دوام المتابعة فإن كانت رتبة الحيوانات
 العجمية رتبة الزواجر والمراود من رتبة الحيوانات
 فلا بد من البدئية الكلية مخصوصة بالانسان ولا حاجة
 الى تخصيص البدئية بالحيوانية فإن رتبة فإن كانت رتبة
 بدائية الكائنات العجمية رتبة الكائنات المعنوية فإن ما
 وهو العقل بالفعل كونه العقل بالفعل اقرب من العقل
 بالملكة باعتبار ان كونه في الاول لا تنفك في الثاني
 يحتاج الى ترتيب المقدمات ولا بد من الاستعداد
 القريب المستعقب للاستعداد من رتبة العقل بالملكة
 فلا يكون العقل بالفعل اقرب من رتبة فإن كانت رتبة العقل
 بالفعل اقرب مطلقا بخلاف رتبة العقل بالملكة فتدبر
 على انه لا بد من رتبة جميع رتبة العقل بالملكة يحتاج
 الى الكسب الى بعض اجزاء السبب في حصول المقدمات
 لتتام الكسب ورجو يحصل العقل المستفاد والملم به الكسب
 كغيره من الالفاظ كمال العقل بالفعل او ما في رتبة

فإن كانت رتبة الكائنات المعنوية رتبة الكائنات العجمية
 فلا بد من البدئية الكلية مخصوصة بالانسان ولا حاجة
 الى تخصيص البدئية بالحيوانية

جميع مراتب الترتيب والالفاظ فتدبر فإن كانت رتبة
 ما بين الحيوانية ولذا كذا لم يصرح فإن كانت رتبة العقل بالفعل
 كماله السوابق فإن اذ قد يكون النفس بالنسبة لبعض النظائر
 في رتبة العقل الهيوليوز في بعضها في رتبة العقل بالملكة
 في رتبة العقل الهيوليوز في بعضها في رتبة العقل بالملكة
 فإذا حصلت كمال النفس بالنسبة الى جميعها في رتبة
 العقل بالملكة فإن اذ حصل ضرورة ما في رتبة النفس
 في رتبة الهيوليوز الى رتبة الملكة والاثبت بينهما الواسطة
 وهو خلاف الاصطلاح ويكفي في توجيه كلامه بان رتبة
 قد يعين كونه النفس بالقياس الى بعضها في رتبة الهيوليوز
 ولذا كانت بالنسبة الى الجميع كذا كذا كما يشعر التفرع على
 قوله بده المراتب يعتبر بالقياس الى كل نظر ولنزل
 يظهر اثر الاشارة بالنسبة الى بعض في بعض بحسب
 نفس الامر لا في المرتبة التي لا يتغير فإن كانت رتبة العقل
 المستفاد ونقص من لم يكتب الا نظريات قليلة لا تفرق

فإن كانت رتبة الكائنات المعنوية رتبة الكائنات العجمية
 فلا بد من البدئية الكلية مخصوصة بالانسان ولا حاجة
 الى تخصيص البدئية بالحيوانية

بانه الاكتب تدبر في كل واحد فاوله و بانه الاكتب
بل صان مايت بدو كذا النظر بصدق عليه ان ارك
جميع النظريات الزاوية كذا بحيث لا يغيب عنه شيء
ولكن نوقش في اطلاق الجميع قد فعد اذ القضية الكلية
صادقة حيث انحصر الموضوع في شخص و قد نقضت
فيكون فرضه ثمت نظريات مثلا ويكفي الجواب بانه المراد
عدم وجود المستقاة في احد من اهل الكفر فان وجوده
فرضه مع انقضاء عنهم مخدور فاحش فاعلم **قوله**
فان قبل اليلون في قديم قد حقق قس فريغ الكفا
وغيره لوانهم المهيبة ما يتصف المهيبة بها في الوجودين
فانصاف النفس بالقابلية فرض كونها في لوازم
المهيبة متوقف على وجوده المتوقف على الفاعل
فيكون الفاعل معطيا لها بالاسطة اعطى الوجود كيف
والهالكات في الوجود ولو لم يكن لها المبدأ الفاض فلا
مما في فرضها ان كونها لا لازم المهيبة على فرض تسليم

بانه الاكتب تدبر في كل واحد فاوله و بانه الاكتب
بل صان مايت بدو كذا النظر بصدق عليه ان ارك
جميع النظريات الزاوية كذا بحيث لا يغيب عنه شيء
ولكن نوقش في اطلاق الجميع قد فعد اذ القضية الكلية
صادقة حيث انحصر الموضوع في شخص و قد نقضت
فيكون فرضه ثمت نظريات مثلا ويكفي الجواب بانه المراد
عدم وجود المستقاة في احد من اهل الكفر فان وجوده
فرضه مع انقضاء عنهم مخدور فاحش فاعلم **قوله**
فان قبل اليلون في قديم قد حقق قس فريغ الكفا
وغيره لوانهم المهيبة ما يتصف المهيبة بها في الوجودين
فانصاف النفس بالقابلية فرض كونها في لوازم
المهيبة متوقف على وجوده المتوقف على الفاعل
فيكون الفاعل معطيا لها بالاسطة اعطى الوجود كيف
والهالكات في الوجود ولو لم يكن لها المبدأ الفاض فلا
مما في فرضها ان كونها لا لازم المهيبة على فرض تسليم

كونه لوازم المهيبة ليست من عطايا الفاعل لانه لعل ذلك
منه كذا ما اشتهر عندهم من ان اثر العلة البعيدة لا يصل
الى المعلول الا في كونه اثر الفاعل هو الوجه والا لازم
المهيبة لا تقول هذا القيد في ثبوت كونه الصلاحيه
لعل من عطايه لانه علة البعيدة فان ذلك متوقف
على ايجاد الفاعل في غير ما ذكرتم لا يلزم ان يكونها عطايا
بل على عدمه لانه كذا لوانهم المهيبة مستندة الى المهيبة الموجودة
باعتبار الوجوب فكذا لازم الوجه مستندة الى المهيبة الموجودة
بذلك الوجود فاذا المهيبة الاولى من عطايا الفاعل شاء
على ان اثره بالواسطه كغير الثاني منها وقلنا العيون ما ذكر
قوله اعلم تعطف لانه راجع الى غير نظر لانه يقطن الاثر
لذلك كان شرط الاثر في كماله لم يراع جميع القوانين المنطقية
لا قتله بعد الشرط الذي هو من جملة تلك القوانين المنطقية
ولكنه لم يكن شرط الاثر في كماله لم يراع جميع القوانين المنطقية
اختيار الاول كونه ليس شرطه كونه يحصل به في القوانين

بانه الاكتب تدبر في كل واحد فاوله و بانه الاكتب
بل صان مايت بدو كذا النظر بصدق عليه ان ارك
جميع النظريات الزاوية كذا بحيث لا يغيب عنه شيء
ولكن نوقش في اطلاق الجميع قد فعد اذ القضية الكلية
صادقة حيث انحصر الموضوع في شخص و قد نقضت
فيكون فرضه ثمت نظريات مثلا ويكفي الجواب بانه المراد
عدم وجود المستقاة في احد من اهل الكفر فان وجوده
فرضه مع انقضاء عنهم مخدور فاحش فاعلم **قوله**
فان قبل اليلون في قديم قد حقق قس فريغ الكفا
وغيره لوانهم المهيبة ما يتصف المهيبة بها في الوجودين
فانصاف النفس بالقابلية فرض كونها في لوازم
المهيبة متوقف على وجوده المتوقف على الفاعل
فيكون الفاعل معطيا لها بالاسطة اعطى الوجود كيف
والهالكات في الوجود ولو لم يكن لها المبدأ الفاض فلا
مما في فرضها ان كونها لا لازم المهيبة على فرض تسليم

ك

بل ومن خواص النفس فانها في وسط النفس اذا راها القوا
 المنطقية من التركيب الواجب واجبا للصغر وكل الكبر
 شيئا يحصل لهم تفضل الاندراج واما بلبس فلا يمكنه تفضل
 الاندراج ولذا يقع فرع رعاية القوانين المنطقية واما حل
 لزم التفضل شرط لكنه ليس من الشرائط التركيبية الصنعة
 كافية في تخصيصها بل لا بد من ارتفاع البلاء المتأنة
 ومنه نعلم ان رعاية لازمة اذ يدعى اراولن الغبوة مانع
 بعد سلوك الطريق الموصل الى مراعات التقوايات
 والغواية عبارة عن سلوك الطريق الغير الواصلة للحق
 ينبغي ان تقدم الاستعانة عن الغواية لكن اخرها رعاية
 لازمة يدعى استنها المنطقية ويمكنه فرع الغبوة وتبين
 ليجود المناظر لزم والغواية هو كره فرع صوب الصبر
 فالابن يقدم الاستعانة عن الاولى قوله لزم الاعلام
 يتعلق بالامر الذي جاز ولا يذات مخالف لما مضى على القدر
 وليس من انزاع المعلوم بالذات هو الضورة والاشارة

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

كتاب
كل فالاوليات حيث لا يدل عدم الاستيعاب الى الا
فيها اختراعتها فانز وارجتها آة بما مشعر ان المراد
بالا لايام ههنا هو المعنى الاول المشهور ورج لا يساو
الاعلام وهو يتغير فاسم منه من انما وهما بالملك و
ملك الا لايام ههنا على المعنى المشهور وفيما سبق على غير
تقص والظاهر في قوله لا علم لنا انما علمت ناظر الى قوله
اعلام من قوله لا ادري انما الامت الى قوله والام الصفة
وقوله انما علمت انما العلم الحكيم بمنزلة التعليق لقوله لا علم لنا
انما علمت وقوله وانما ادرككم بهذه المنزلة لقوله
ولا ادري انما الامت فتأمل قوله اربع الاشياء في
العبارة يوم الف والنشر المرتب ورج حكيم قوله ونفعل
الافعال على ما في نسخة الى انما مع الحكمه كخاص بعد
ذلك كالتنبيه على ان التيان بالافعال على ما في
ويرد عليه ان في حكمه بحج والعباية غير مشهور وانهم
ذكر واقرع الخلاق لنز الحكمه الترتيب احد الفضائل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

الحاصل من ان الشجره قد ابدت له
منه خضره في بطنه في ارضه وخرجه الى

[illegible]

المعتمد

جزء من دم الزواجر بالبشره من مراتب سبع ادراك وبصر

الذير هو احد دواعي الكل نظر الى جزئ الاخر فافهم مدلوله
 نظر لانه من غير العز الى او بهنا يشل على كلفه ان يخلو لان
 الاعمال الشرعية الظاهرة كلها فعل غير من تعظيم المنعم
 متغافلا بالامر والاشياء على وجهها الى الكل على جزئياتها والاشياء
 التي عليها يشتمل الكل على اجزاء وهذا الغرض لا يرد
 بهنا لانه انما هو على اجل اقل كذا كذا فالاولى لانه يخل
 من اجل الكل فانه لا يخل كل من الجزئيات وبما في المراد
 منه تزيين النظائر لتعالي الشرايع هو الاتيان بالمأمور
 وتركه المندبات فان جعل الترك فعلا كان عمله كذا
 مشتملا على كلفه ولم يجعله كذا كانا مشتملين على كلفها
 فكانه كذا جعل الترك كذا ولذا كانت اضرع من اجل
 الى الكل **قوله** في انما يشتمل نظائر شرايع مقامات العارفين
 فصار راجح بصره الذير بصره آفة قد يتأخر في شرايع
 ذلك على ما سبق ووجهه ان اذا اراد كل واحد من مستند
 فكل واحد لم يكن في نقطه كذا الى كذا وكذا كذا الذير هو ان

هذا هو الوجه في انما يشتمل نظائر شرايع مقامات العارفين
 فصار راجح بصره الذير بصره آفة قد يتأخر في شرايع
 ذلك على ما سبق ووجهه ان اذا اراد كل واحد من مستند
 فكل واحد لم يكن في نقطه كذا الى كذا وكذا كذا الذير هو ان

ذاتة فصار راجح بصره كماله من الصبح والبصر والعلم
 والقدرة والوجود لرجوع كلها ونقطه الى كمالها الذي
 هو عين ذاته فصار العارفين متعلقا بانطلاق آفة
 لهم بالتحقيق بمجر انما فصار راجح بصره عين ذاته لا بالابنية
 كما تقول ان النظر بان يتصف بصفات متغافلا
 مناسبة لها وهذا هو سر توحيد الصفات وما ذكره
 بعد ذلك هو توحيد الذات واعلم ان هذا ذكره اول الامر
 المرتبة المتأخر بالية بقول النبي لا يزال العبد يتقرب الى
 بالنواقل حتى اجبته فاذا اجبته كفت سعة الذير بصره
 وبصره الذير بصره الى اخر الحديث ولذا كانت سيرة
 الكشف والتحقيق هذه المرتبة بغير النواقل ومقابلها
 بغير النواقل في جوارها هذا العبد صفة في معرفة الحق
 على عكس المرتبة بالية بقاؤها كذا كان العبد يتقرب
 الى معرفة مرتبة وهذه المرتبة بهر المتأخر بالية بقول النبي
 قال آفة متعلقا بمراتب بصره بصره بصره بصره بصره

هذا هو الوجه في انما يشتمل نظائر شرايع مقامات العارفين
 فصار راجح بصره الذير بصره آفة قد يتأخر في شرايع
 ذلك على ما سبق ووجهه ان اذا اراد كل واحد من مستند
 فكل واحد لم يكن في نقطه كذا الى كذا وكذا كذا الذير هو ان

منه لا يلزم المقام واسه الموقف لئلا يلزم المرام

معرفة المبدأ والمعاد وهو المثل الرابع بالانابة
واليوم الاخر كما قال صاحب المقاصد الذي سبب الالتفات
لنقع في عصرنا هذا اجراءات اشدت على المبدأ والآخر
ولم يحفظ على الجوانب منهم من منع جواز الاطلاق للمبدأ
والمعاد على يد المفسرين فاصطلح المتكلمين والحقا
متكلمان في جميع بينهما يوم التقابل بينهما مع المبدأ
فان على المعاد زمانا زمانا اسماء استقامت حقيقة عند
المتكلمين فلما جواز الاطلاق للمبدأ عليه مع شيوخ هذا
الاطلاق فربما رأت المتكلمين والحقا بحيث لا تقدم
على انكاره الاخر فيجد الشمس من جهة النهار ولكن الغاية
الى الاخر فتارة سلم الاطلاق للمبدأ والمعاد ومنفرد
بهذين المفسرين ويكثر الاطلاقهما معا على كل وقت وناظر
يكمل الاطلاق للمبدأ منفردا اليقينة بهذا المعنى مستلزام
اسماء استقامت حقيقة ولا يدري ان ما ذكره بعض المتكلمين

ومن العجب العجيب
بما يكره في كلامهم ومنهم من قال ان
الانابة في قوله تعالى واليه المرجع والمآب
بمعنى المبدأ والمعاد

منه لا يلزم المقام واسه الموقف لئلا يلزم المرام
معرفة المبدأ والمعاد وهو المثل الرابع بالانابة
واليوم الاخر كما قال صاحب المقاصد الذي سبب الالتفات
لنقع في عصرنا هذا اجراءات اشدت على المبدأ والآخر
ولم يحفظ على الجوانب منهم من منع جواز الاطلاق للمبدأ
والمعاد على يد المفسرين فاصطلح المتكلمين والحقا
متكلمان في جميع بينهما يوم التقابل بينهما مع المبدأ
فان على المعاد زمانا زمانا اسماء استقامت حقيقة عند
المتكلمين فلما جواز الاطلاق للمبدأ عليه مع شيوخ هذا
الاطلاق فربما رأت المتكلمين والحقا بحيث لا تقدم
على انكاره الاخر فيجد الشمس من جهة النهار ولكن الغاية
الى الاخر فتارة سلم الاطلاق للمبدأ والمعاد ومنفرد
بهذين المفسرين ويكثر الاطلاقهما معا على كل وقت وناظر
يكمل الاطلاق للمبدأ منفردا اليقينة بهذا المعنى مستلزام
اسماء استقامت حقيقة ولا يدري ان ما ذكره بعض المتكلمين

الذي هو المقام

الحج بالضم النور شمس العبد
والدعج جاسين

اقول لو علم العلم الاسلاف ان يخلف بعدهم نظامنا
من الاختلاف لا وضا لن يذنب كتبهم معهم في قبولهم
لم يزد قط ما في صدورهم وانجب من ذلك لنزولهم في قبولهم
من الشعوب الجاهل المجاور الى حق قلوب وانهم التصديق
فكلما يابوا بالتصديق في كل ما سمعوه من غير بيان صحتهم
على انهم يتحقق ما عليه من زيادة في حق ما يطعن
وذهبن عديد والى الاشكر من زمان شاع فيه اللحد
الغدا وانظر من طرأ الرثا وولكن سبوا راسه
الهي بنهره واسر غالب على امره وهو المستعان وعليه
التكليف والنزع الزواطة من مل الانبياء اوصياهم
اليهود والنصارى بتقيد من مل الانبياء مع انهم
لا يسون متكلمين كيف وقد قيد تحريف الكلام فتم
الاسلام فلعنه اراة المشككين ومن يجد وامدوهم في
اديانهم كالمصير في الكفا او لعدم الاعتقاد به في العلم
وكذا امكن في قوله فهم الصوفية المتشبهون من حيث اشتقاق

العدد منة الصوفية

الاسلام
الاسلام
الاسلام

منه والاسلوب من العبد والنفاس

بهم

بالردين فانهم لا يسون صوفية والاصول الطريقة الاولى
فدور قولهم اصل في الطريقة الاولى هو المحصول الثاني
ان قلدهم في الكنية الاولى وكثرتها في الثانية والاصول
لن اقول اصل في الكنية بالانبياء لا يجتمع وهم الحقيقي
بل التبريم مطلقا في كل كنية مطابقة للواقع او لا فترجم
كلما سمعوا من النماذج اصل في الشقاق ولا يجمع في بعض المواد
مع الشبهات بخلاف اصل في تلك المراتب فانها لا يوجبها
اصلا وفوق هذا المرافرة بوزان راسين سبنا بعض
تصانيف في لزم المثل بده انهم من احدس بنابر على لزم المثل بدهم
منع الوهم من المراهمة راسا بخلاف احدس بنابر وجب من
اليقاع بالامور العقلية قد سبق فيهم من المراهمة من الوهم
مع انهم قد حصل النفس ميل شبيه بالتخييل الى جانب مخالفة
بحيث لا يقنع فيهم من العقل كالمسند وبسبب في السبابة
مع تعيينه بالمثلت مما هو والى الجانب لا يناف منه قد حصل
الوهم بسبب التخييل الوهم الذي لا يقنع في اليقاعين وفي صور

الاشارة الى انهم من احدس بنابر على لزم المثل بدهم
منع الوهم من المراهمة راسا بخلاف احدس بنابر وجب من
اليقاع بالامور العقلية قد سبق فيهم من المراهمة من الوهم
مع انهم قد حصل النفس ميل شبيه بالتخييل الى جانب مخالفة
بحيث لا يقنع فيهم من العقل كالمسند وبسبب في السبابة
مع تعيينه بالمثلت مما هو والى الجانب لا يناف منه قد حصل
الوهم بسبب التخييل الوهم الذي لا يقنع في اليقاعين وفي صور

المشاهدة لا يمكن للمؤمن مثل هذه المزايا ويجوز ان يكون
 مرادهم من هذا العرف **قوله** وذلك بوجوب لا يحصل
 لو كان المشبه من سبب الاستفاد يحصل بحد
 وعدة الكيفية لكان البسيط اولها ولا اقل من غيره
 مشتركة فيها فالاولى من جهة الكثرة بالتوسط بال
 الاضداد لا بد من ان يكون في بعضه من جهة
 التوسط كان النسبة
 فلو كان منها بعض البسيط **قوله** ففقدت عليه ان يراعى الى
 فالبرهان الاضداد **قوله** ففقدت عليه ان يراعى الى
 كلام الاشرفيين ما غيرهم ففقدت الاثبات في جميع
 بالفعل الا في اوضاع الممكنة فانها ليست في جميعها بالفعل
 كونها بالفعل في بعضها يستلزم ان يكون غيره اذ ان
 طباعها لا يمكن ان يامتدوا في جميع الاوضاع الممكنة
 لانه لا بد من التنبه بالمبا وبقدر الامكان **قوله**
 ان من سبب اللطافة لنفسها طرفة يوردها على اللطافة

لفظ مشتمل على الخبر عن المادة الذي هو صفة النفس
 الساطقة وبيان رقة القوام والشفافية وقبول الصغر
 التي من صفات الاجسام فلما ثبتت من جهة اخرى
 اللطافة بينهما ووجه ابرار اللطافة التي من صفات الاجسام
 بوجوب المناسبة بين المجهودات في العمل لكونها من صفات
 المجهودات فان رقيق القوام انبى بالمجهود في كشفه وكذا
 عديم الصغر وقابل للصغر والسر في ذلك ان كانت اللطافة
 يرجع الى سلب كمال بعض خواص الاجسام وهذا ان
 الاولين طر وكذا في السات من حيث لم يزل العنينة
 الى اجزاء صغار يرجع الى سبب قوة ما هو العنينة وعلى
 هذا فاللطافة المذكورة ليست ووجه الشبهة بل هو من جهة
 ويمكن حل على التعليق فيمكنه المعنى ان من سبب
 اللطافة قد يرد **قوله** وهو من حيث قبولها لذلك الوجه
 الاحتمال لا يشكل لكل فرد من حيث انه لقبول الوجه
 على الوجه الاكمل ان من سبب لانه وجود كل فرد على الوجه

الاكل بالنسبة اليه وحده يشتمل فوات نظام الكل
 حيث هو كل من يشتمل فوات مصراع كل فرد فيه مثلاً
 لو كان كل فرد فيلسوفاً فافضلها انظم المعالج بغيرية
 الزلازل من اهلها من خشيته لئلا يترافقها وكان
 محلاً بنظام ما كل فرد فيه اذ القوة البشرية لا تفسد
 بجميع ما هو من مصالحه ولذلك قيل ان في مدرست
 بالطبع **قوله** فانما استأثر اهلها بالعلم المتفهم في اهل العلم
 اشارة بحركة الغيرة كما هو الظاهر في العبارة فان العلم
 التمرير في اصل من اجابكم تاثير في الادوية كما في
 اقل على قدر كونه الادوية كالمادة بالنسبة اليها باردة
 ولذلك قال الاطباء ان البرد يولد بالقياس الى البرد
 بارد وبالقياس الى البرد ان حار لان من البرد
 اقوى من البرد **قوله** ان البرد يولد منوسط بينهما **قوله**
 ولذلك وقع من القوة التوسل بالصلوة انما يتبعها الدنيا
 التوسل بالصلوة وممن يتوقف على النسبة كما في قوله

حز

له النسبة غير كالمادة فيحتاج في تخصيص الوسيلة الى التوسل
 وكل من هو ارباب بان الصلوة استغناء عن غيره ولا يحتاج
 فيها الى النسبة كالمادة في جانب المستغنى بل في جانب
 المستغنى له والاعلم ان في قوله كل فرد صدق التوسل
 طلب الرحمة والشكر عليه بوجوب الاشارة الى ذلك
 بحجة واتباعه وذلك نوع من سبب يستلزم الاشارة الى الاستغناء في
 فكوس اقراره فاعلم **قوله** لان من المعنى اللغوي ان كل
 المناقشة في القضية فانما تعدل الى مفعول واحد لا يلزم
 كونه مفعول التصور فان نفس التصديق والاذعان مثلاً
 يتعد الى مفعول واحد مع انه ليس من التصور بل
 صدقت واذا عنت لزم زيد قائم ولا نقول صدقت
 واذا عنت زيد قائم فاعلم **قوله** انما هي لافق
 بعد لزم في كل ادراك بسيط وكل ادراك مركب وكذا
 كل ادراك بسيط وكل ادراك جزئي فاعلم تصورا
 تصديقاً لان هذا التفصيل لا يلزم المقام كما لا يخفى

الضميمة **قوله** ثم لم يبق معناها غير ما وصفناه ومفاد
 قوله الرأغب وغيره وبهولة المعرفة هو العلم بالشيء
 من قبل ما هو كانه ما هو في العرف بمعنى الرأغب كما
 استشهدت في المعنى **قوله** ولهذا لا يوصف بالبار
 لا يفتش بالحق المستفاد في تقديم الظرف ثم لم يبق
 له معنى من حيث المعنى المنقول انما لا يتردد في هذا
 الاصطلاح لا يوصف بالبار بغيره وعدم الوصف في هذا
 الاصطلاح ليس من حيث الاعلى او لا في الحقيقة انما في
 نسبة الى المعاني المذكورة **قوله** انما لا يوصف بالبار
 احراز في العلوم الوصفية فانما يختلف بحسب اختلاف
 الاوضاع في الدورات لايق العلم بالفاعل من فروع
 هذه اللغة لهذا الظاهر خصوصية لا يتبدل اصلا
 كذا العلم بالمتغير من فروع موصوف لانما نقول الماد
 ثباتها على وجه التاد الى الغاية المقصود منها
 فانما في علم المنفعة المقصودة بوصف بالزوا

وعدم

وعدم الثبات فاعلم **قوله** بحسب الوجوه الاصيلة من حيث
 لا يربط في كل النفس التي يادركت موجودات مطلقا سواء
 كانت موجودة بالوجود الاصلي او الظاهر كيف لا ولا كذا
 مالا يتجول في الاعمى ولا وجودا خارجا عن الحكمة والحق
 الالهية باسرها في الموجود مطلقا ولذلك قالوا انما البحث في
 وجود الحق الطبعي والعقود والمنطق كلها وطلائع العلم
 الالهية بل ذكرنا في النشأت وجود المعقولات الشانية في
 الفلسفة الاولى **قوله** ولا تكلل بعين برادراك احوالها
 نعم بل لا تكلل برادراك احوالها بل بغيره من حيث هو
 بل ليس لينا احوالها في تلك المحيية كغير ادراك احوالها من حيث
 انها موجودات في نسبة او من حيث انها موجودة في نسبة
 كانت كذا وكذا احوالها بعين كيف لا ولا كذا في العلم
 مالا وجوده لموضوعاتها في الخارج اصلا **قوله** والبحث في الوجود
 الذي هو الوجود لا يفتش في البحث في الموجود الذي ليس كباقي
 بالموجودات التي رتبة **قوله** وكلام الترسية وجه بناء كلامه

ويطبق الى لفظ الحق من العلوم التي لا تفتش في
 حقيقة الحق بل في نسبة الحق الى الموجودات
 فيكون الحق في ذاته لا في نسبة الى الموجودات
 كما في لفظ الموجودات التي لا تفتش في حقيقة
 الموجودات بل في نسبة الى الموجودات
 كما في لفظ الموجودات التي لا تفتش في حقيقة
 الموجودات بل في نسبة الى الموجودات

موضوع العلم او انواع موضوع العلم والعرض الذاتية
 كما فصل على غير سبيل الشفا وهو سبيل الصانع والشيء
 ما حظ به العلم وح قوامه موضوع كل علم ما حيث فيه
 من اراضه الذاتية او من خواصه الذاتية وبذلك الى اخرها
 اقتصره في تفصيل موضوع المسئلة كما انهم اجهلوا بها فلهذا
 بافصلوه من موضوعات المسائل او من خواصها الذاتية
 محمول العلم وحمل المسئلة كما فرقوا بين موضوعها و
 محمول العلم هو ما يحمل اليه تلك الاحوال التي هي محمول للمسائل
 وهو المفهوم الذي هو بين مجموعها وذلك عرض في ذات المسئلة
 العلم وان كان كل واحد منها عرضا فربما بالشيء الذي
 انا فصلنا بعض الكلام فيمنه حواشينا على المنطق في
 قوله وهو عرض في تفصيله لا يخفى ما فيه من التعسف فان
 المفهوم مقتصر الى ان المورد على تلك المسائل ليس الا انصافا
 بهذا المفهوم لا انصاف لكل فرد منها بالتحقيق بل بالاعتقاد
 الى احوالها وتفاصيلها الشفا على ان المحمول اذا لم يرد في
 موضوع العلم او انواع موضوع العلم والعرض الذاتية

موضوع العلم او انواع موضوع العلم والعرض الذاتية
 كما فصل على غير سبيل الشفا وهو سبيل الصانع والشيء
 ما حظ به العلم وح قوامه موضوع كل علم ما حيث فيه
 من اراضه الذاتية او من خواصه الذاتية وبذلك الى اخرها
 اقتصره في تفصيل موضوع المسئلة كما انهم اجهلوا بها فلهذا
 بافصلوه من موضوعات المسائل او من خواصها الذاتية
 محمول العلم وحمل المسئلة كما فرقوا بين موضوعها و
 محمول العلم هو ما يحمل اليه تلك الاحوال التي هي محمول للمسائل
 وهو المفهوم الذي هو بين مجموعها وذلك عرض في ذات المسئلة
 العلم وان كان كل واحد منها عرضا فربما بالشيء الذي
 انا فصلنا بعض الكلام فيمنه حواشينا على المنطق في
 قوله وهو عرض في تفصيله لا يخفى ما فيه من التعسف فان
 المفهوم مقتصر الى ان المورد على تلك المسائل ليس الا انصافا
 بهذا المفهوم لا انصاف لكل فرد منها بالتحقيق بل بالاعتقاد
 الى احوالها وتفاصيلها الشفا على ان المحمول اذا لم يرد في
 موضوع العلم او انواع موضوع العلم والعرض الذاتية

موضوع

فلا يخصص بحر النسبة الى الموضوع اذ لا يذية فيل يجر
 اخر يتعلق برعش علم على انما نقول هذا التخصيص في
 اما على وجه التخصيص في جميع احوال واما على وجه الاحكام فانها تتلوا
 كل حكمه يحتاج باسبابه فيخصه وذلك لا يخرج من كنه مفهوم
 فانها لكل فرد من الممكنات لا مراعى لان مفهومها يحتاج باسبابه
 يخصه صادق على كل فرد منها كونه ممكنا وهو امر لا ينافي
 لا يخصه لخصه في هذا المفهوم لان الاحتياج انما يخص الاما
 الى المهيبة لخصه لانما نقول مفهوم الاحتياج انما يخص
 يشد الى التخصيص المطلق وهو اعلم من كل فرد وليس
 المحل الا ذلك المفهوم لا الفرد لخصه من الاحتياج
 كيف يتصور ذلك فينا على قوله وانما جعلنا في معنى
 في احوال الموجودات لانه يمكن انفراد الموضوع بوجوده فان
 جعل الامور العامة هي المشتقات واما فكلها كالموجود
 الممكن والمهيبة كما هو الحق فلا شك في وجود افرادها لانها
 يصدر عن الموجودات ولولا ذلك لورد مثل ذلك فيكون

التخصيص

انت خير

في الامور العامة

في الامور الخاصة اليه فان مفهومه كجوهه والعرض
 انما هما الكلية التي تحتها فانها في الامور العامة ليس
 موجودا عنده لانه لا ينفرد وجود الكلية الطولية فيكون
 جعل مباد الاشتقاق كالوجود والوحد ونظائرهما في الامور العامة هي مباد الاشتقاق
 فهو مع كون خلاف الواقع لانهم قالوا تحت من الممكنات
 اما بالبحث عما يخص بقسم منها او عن امور عامة لخصها
 وهذا يقتضي ان كنه الامور العامة هي الامور الخاصة
 في الممكنات ليكن البحث عنها بمقتضى الممكنات كانه الامور
 الخاصة هي مثل الجوهه والعرض والجوهه ولا العوضيه
 كنه حقيقته ذلك في احوالها كنهها بالتجريد بر عليه
 انما لا يصح قوله لان الامور انما يحيل على الامور العامة
 الامور العامة اذ الامور المحولة على الامكان مثلا
 اعتبارها وكونه على ما جرت الاشياء الجواهر والاعراض
 اصلا لا بطريق المواظفة ولا بطريق الوصف قوله
 بل كنهها في احوالها الامور العامة محولات وتحت لان

في الامور العامة هي مباد الاشتقاق

او قيل سميت ح مقدمات والمقدمة قضية جعلت
 قياسا وحجة والظاهر من سياق هذه العبارة انه المراد بحجة
 ههنا ما يقابل القياس اعني القضايا الاخرية كما لا يخفى على
 من لم يعرفه باسم لبيان الكلام فان قلت قد يمنع من ذلك
 العبارة وانما هي على انه معيار في باب ما صرح قوله بطلان
 على معيار اخر من اذ هو كونه مطلقا على كونه معيارا
 فلا يصح احدهما قضية آه لانها معيار **قوله** وكما في ذلك
 اعلم لما كان قوله ما يتوقف عليه صحة الدليل بحسب مفهومه
 الا انه يتناول المواد البقية كبحسب العرف يتبادر منه
 انه يتوقف عليه خصوصية الصحة لا ذات الدليل لم يختم
 بالاعية ولما كان الانسب بالبيان المنطوق به هو الاول
 على الية **قوله** ثم الضرورة في الشرع آه اراد بالضرورة
 البديهة من غير توقف على تصور بوجه ما يدبر او ارادة
 اللانتم والمعنى ان اللانتم كونه موقفا على تصور بوجه
 ما وانما لم يقل الضرورة في الشرع تصور بوجه لان

المقدم

المقصود من التوقف على تصور بوجه والتوقف
 بقايد المقصودة والملازم لتسمية ذلك اثبات توقف
 اصل الشرع على التصور بوجه ما والتصور بوجه ما
 ما ولو قل كذلك كان التوقف في مخرج بوجه
قوله توقف على تصور العلم آه فيه كنه اذ يجوز ان يتصور
 كل مسئلة مسئلة ويحصلها من غير ان يتصور العلم ويكفي
 الجواب بانهم لم يشعروا العلم في الشرع في الشرع هو القيس
 بخبرهم اجزاء بقصد تفصيل ذلك الشرع وكان هذا
 مرادهم بما ذكره واقتربا من الشرع الا انهم انما خرج من
 بينة قصد السوي لا انهم انما خرج من جميع الاسفار الشر
 يصلح ان يكون هذه التسمية من البديهة المتبادرة
 فيكون من غير توقف بوجه واحدة من عاقل من الشرع
 والغرب وما بينهما من السموات غير المتناهية المقرونة
 وهذا هو الذي لم يفرق في الجواب انه قد يتصور العلم بكنه
 الوجه التفصيلية اعني تصور كل جزء من الأجزاء

الشرع بوجه ما

او لا يلزم

الاجزاء متفرقة ليس تصور الكل ولن يسمي تلك المسئلة
 التي تصور ليست جميع اجزاء العلم بل بعضها منها اذ
 مسائل العلم تنجز ما فيها فلا يصح ان تصدق
 العلم لم لو تنجز لان ذلك في هذا التصور لم يحصل في اول
 الامر مع انهم قرروا ان الشرع في العلم يتوقف على تصور
 وغيره منها يظهر لطلبا من نظر اخر في هذا الكلام وهو انه
 يجوز ان تصور المسائل المدونة فقط ويحصلها في وقت
 العلم وحيثما ما ذكره بعينه من ان شرع في العلم
 قلت هذا قاطع فتوقف تحصيل العلم على التصور بوجه
 ما والتصديق بعبارة ما لا بد اذا جاز تحصيله بدونه
 ولا يتوقف الشرع فلم يحتج اليها قلت فكيف لا بد من ذلك
 ولا يتوقف العرض عليه وانما ادعيت توقف الشرع
 العلم عليها وانت خبر بان جواز كنه المقدمة جواز
 العلم ولا يلزم الدور لجواز تحصيل العلم بدونه الشرع
 كما ذكرتم فلما يلزم الدور في تقدير انشاء الشرع في

ارجع على ما في المدون من خبر في العلم
 بان العلم والظن هو من آثار العقل في العلم
 المسائل على تحصيلها من خبر في العلم في العلم
 وانه لا بد من ذلك في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم

ثم على تقدير تحقق الشرع في العلم فانما يتوقف حصول
 المقدمة وحصولها لا يتوقف على كنه المقدمة لجواز
 تحصيل المقدمة بدونه الشرع في العلم بدونه الشرع
 المقدمة ايها يحصل منها بعد جواز في تقدير العلم
 تحصيل المقدمة كما تصورناه في العلم فلا يتوقف على
 المقدمة لان الموقف عليها هو الشرع فليسك فلا يصح
 قوله الشرع لا يتوقف على ما هو خبر منه والادار لانا لو
 فرضنا المقدمة جواز ان حصل تصورنا فقط من غير
 قصد تحصيل العلم لم يلزم دور اصلا لان التمسك بها
 لا ليس شرعا في العلم من يتوقف على المقدمة وانما
 يلزم الدور لو كان تحصيل العلم بطريق الشرع فيه
 تحصيل المقدمة بطريق الشرع في العلم لا بطريق الشرع
 في المقدمة ولا بعد بطريق عدم شرع فيها **المقدمة**
 وكذلك مما عمت الالفاظ انه فيلزم في الاستحسان المنطق
 فيلزم ان يكون مقدمة لجميع العلوم والشرع لا في جميع

جواز

فالاولى لئلا يوجب اللفظ والمعنى علاقة متبادلة كما
 تحقق في موضوع بحيث يبرر احوال من التركيب والافاد
 الى ما لا يتصور معرفة بعض احوال المعنى الا من قبل
 احوال اللفظ فلا جاز ذلك هذا اللفظ مثلا للمعنى عند
 انجيل حركات هو المعنى بعينه فضا المحب في مقابلة
 في العلم الذي يعرف من احوال المعاني وهو المنطق ذو
 غيره وكما قد رايت في كلام الفارابي ما يقرب ذلك
 والمختلف انما يميز ما ذكره المحقق في ذلك **قوله** كما في الحكمة
الحكمة مثال المنطق لا المنطق فان موضوع الحكمة العملية
 هو النفس التي تطلق من حيث يصدر عنها الافعال و
 الاطلاق المحمودة والمذمومة لا النفس الاعمال و
 الاطلاق على ما صرح به في لفظه الزنك في الاستدلال
 قس في تعريف الحكمة العملية الباعنة عن احوال المعنى
 الزنك وجودها بقدرتنا واختيارنا صفة للحوال لا
 للموجودات **قوله** وفيما في العلوم الغير الالهية المراد بها

بهذا الغاية الطبعية الزنك في العلم صفة مقصودة
 فان الغايات الباعنة للفاعل على الفعل في مقابلة
 يختلف باختلاف اغراض الفاعلين في مقابلة
 المنطق لذاته والعلوم النظرية الغير الكاشفة في المنطق
 الشبهة **قوله** قلنا الغاية بحسب الوجه الذي هو قد يقال
 لاحاجته ذلك ذلك فان تلك العلوم غاية لتفصيل الذي هو
 غيره وهو لا الغاية بل تصورات الغاية انما هي على الفعل
 فقط وليس كذلك بل هي مطلقا غاية فان الحكمة
 لا بد له مما هو من الغاية لا بد له مما هو من الغاية
 الغاية قد يكون نفس الغاية على كل فعل الواجب نعم وقد
 يكون غيره انما اشتد من الغاية يكون مستندة بحسب
 الذي هو متوفرة بحسب انواعه ولذا اول القدر احوال العلم كما
 صرح به المعلم الاول في اول جوابه فانما هو في الغايات المتكونة
 لاف الغايات الزنك على كل من الكثرة في فترات الواجب
 ما صرح به في الشفا فقه هذا فلا بد لئلا يوجب الزنك في

في قوله انما هي على الفعل
 في قوله انما هي على الفعل
 في قوله انما هي على الفعل
 في قوله انما هي على الفعل

الغايات المتكثرة التي ليس واجبها كمال العلوم النظرية
 كعبث لاو الغايات لا يلزم منه في غاية لا غاية له كماله فيلزم
 الغاية الاخيرة لكل هو واجب فانه سبب السبل
 بامرنا على كماله او غائية فيتم اليه كما حقق في موضعين
 الغاية الاخيرة للتطبيقات انفسها بل هي في المكنات
 اخيرة وهي التي تتردد في ليس لها غاية ترتب على تفصيلها
 كمال العلوم الاخرى فانها فيها العلوم النظرية المرئية على
 او المراد منها ليس لها غاية بالنية الى تفصيلها وتفصيل
 في غايات المكنات بامرنا حيث انها فعله قد كماله هو
 ذهب الى الحق في كمالها صحيح بل ليس في المكنات
 لزم انتم خلافة من كماله هو ذاته قد تم كماله من حيث
 استند الى المصداق الذي ليس في كماله اختيارا وهي
 بالتحقيق بغيره الآلات ومبدأ الاعداد غاية اخيرة متشعبة
 لذلك الغايات والكلام ههنا في كماله الغاية لا في الاول فانها
 في الكثرة واحد هو المبدأ الاول تحت ثمة **قوله**

الغاية الاخيرة للتطبيقات انفسها بل هي في المكنات

فلا شك في وجوده والذين لا يعتبر الاول كماله لوجوده
 غير الاعتبار الذي لا يتبع ما سبب من كماله نسبة النشأ
 الى الاول كنسبة الوجود الذي هو الى الوجود الذي هو نفسه
 بان العلم من الموجودات الذي هو من خارجة في كماله
 عدم اياه من مقوله الكيف لا في المتأخرين كجملتهم في كماله
 من اقسام المكنات المتوفرة في الخارج فالا كماله وجوده وانما
 لا يكون من عند العلم الا في كماله من اياه من الكيف بطلان
 المسح ونسبة المكنات الذي هو بالعين كماله التحقيق
 منه كجملتهم الوحدة والاعداد والاعتبار لا وجودها
 في الخارج ومن ذلك في كماله المتصل ومنفصل واما
 القدر ما في كماله الغرض في كماله وجوده وانما في كماله
 فيه اللوح الذي هو وقد صرح في كماله التعليلات
 بان الوجود في كماله في كماله في كماله وجوده لجهة كماله
 وجوده في كماله في كماله في كماله وجوده في كماله
 وفي كماله القدر ما في كماله في كماله في كماله

فانهم قد فهموا وجوده في كماله في كماله في كماله
 وجوده في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 وجوده في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 وجوده في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

كونه العلم كل مقوله من تلك المقول وقد اورد شيخنا في
 البينات الشفا الشبه بان العلم باجوبه كونه عرضا
 فالاجوبه لذاته جوهرا لا غير محفوظه سواء نسبت الى
 ادركت العقول او نسبت الى الوجودات في جواب الجواب
 مهية اذ لو عدت في الخارج الى الموضوع والابتن في
 ذلك الاحتياج الى الموضوع في الوجود الذي من موضوع
 احتياجه في العلم الى الموضوع بصدق عليه انه الاحتياج
 الى الموضوع في الوجود في غير فلا ساقاة بان كونه شئ
 جوهرا بذاته وانه كونه عرضا بحسب وجوده في العلم
 نعم لا يجوز ان يكون شئ جوهرا وعرضا بالنظر في وجود واحد
 في كونه شئ واحد كاحتياج الى الموضوع بحسب الوجود في امر
 مثلا وهو عينه في محتاج اليه في ذلك الوجود واقول لا
 اشكال في مجرد كونه العلم عرضا كما قال شيخنا في كونه شئ
 الاشكال في ان كونه كونه العلم كل مقوله من تلك المقول
 كما ذكرنا ولا يندفع ذلك بما ذكره من كونه كونه لا يجوز ومنه

تلك

ذلك

ذلك من العرض ليس في انبئنا تحت فلا شبهة في كونه شئ
 جوهرا بذاته وعرضا باعتباره اما الاحتياج الى العلية
 فهو ذاتيات لانواعها ولا يمكن تبديل الذاتيات بحسب
 انحاء الوجود والالم كونه الموجودات المبدئية ذلك فلا
 من لفظة سيدة وتمام الكلام في ذلك فطلب في حواشينا
 على شرح التحرير **الاول** وانهما مقصود بحسب الحقيقة في الشئ
 شئ الذي علم وجوده في الخارج وفي الاول لم يستحسن
 مطلب ما بالحقيقة مطلقا برأسه ضرورة ان اذا حصل
 مطلب ثالث رده في مطلب بل البسيط حصل بصورة
 شئ الذي علم وجوده فلا حاجة الى ان يطلب بالحقيقة
 بصورة مرة اخرى كما لا يخفى في التحقيق ان المطلوب
 بالثالث في تحصيل مفهوم اللفظ اعراضا مقصده اللفظ
 به والمطلوب بالحقيقة هو تحصيل كونه المبدئية والواقع
 وهدرك الاول لارادة اللفظ بخلاف الثاني مثلا اذا غرض
 اللفظ بالان في مثلا الجسم الضاكن فالثالث ردها

يطلب تحصيل ذلك المفهوم أو تفصيله وما يحققه انما
 يطلب تحصيل كنه المبدء الموجودة في الخارج اعني الان وال
 يقع في محراب التحصيل في الناطق ويحصل في المطالب عبر
 التعريف بان ذاتيات الحقيقة الموجودة وعرضياتها
 اما المطالب الاول فهو على طرف الزمان واعلم ان كلام القدر
 بشر بان يطلب بالاسمية على جميع انحاء تصور مشرعا
 لم يتصور مفهوم لم يكن طلب التصديق بوجوده كما جرت
 في شيئا وانما على ما اختاره المحقق من تخصيص مطلب
 ما ان ربه تصور مفهوم الاسم بالكنه واخر التعريف
 اللفظي عن ذلك المطلب فلا يتبين ذلك كما لا يخفى اذ
 يمكن ان تصور مشرعا برسمه مثلا وطلب التصديق
 بوجوده وما ذكره في هذا التعريف اللفظي الى التفسير
 بان هذا اللفظ هو مفهوم لذلك المفعول لم فان لم يتبع
 لفظا ولم يعرف معناه فهو انما يطلب بالقصد الاول
 تصور ذلك المفعول انما يطلب التصديق بان اللفظ هو

لهذا المعنى بالعرض الجمله وسيله التصور المعنى ذلك
 فلهذا المطلوب في علم اللغة هو التصديق المذكور وهو
 ليس من التعريف اللفظي بل من تعريف الصورة **قوله**
 واعلم ان اراد بالمبدء الحقيقية يعلم عامر ما فيه لا يقيد
قوله ان التصورات الكلية والتفصيلات اليعينية
 قد يقع لم يدرك كلام الشارع على هذا التخصيص ولا يفت
 البيان عليه فالاول تركه وتوجيه كلامه ان لم يتبع حصر
 البيان فيها بل انما خصصها بالذكر استعارة بانها كالحكم
 المعتد به لا غير ولا يشك ان يعلم بانها مقتضى احتياج
 الناس الى المنطق فيها ايضا **قوله** ان استدلاله وجوده
 بثبوت احتياج الناس اليه في الكلمات الثابتة وقد
 يتوهم ان في هذا الاستدلال دورا لان الاحتياج اليه بلبنة
 مركبة ومركباته الى المبدء البسيطة فانها بها يمكن
 دورا وقد يدفع هذا الوهم بان ثبوت الاحتياج اليه
 يستلزم الوجوه انما جبر لا نقاش الممكن من العدم وان

ان الالهي والمبدء في ثبوت الاحتياج اليه يستلزم
 الوجود كما جبر وفي هذا المثال لم يحقق ذلك نال

خبر بانها انما هي بالاعتدال لا في الحقيقة
 الكبرية وهو ليس كالحجج البية في تلك الكلمات موجودة
 بل الوجود ليس كونه يحتاج اليه الكلمات الثانية من المعقولات
 الثانية لا يتوقف على وجود موصوفها في الخارج بل في
 الذهن لكنه يستلزم وجود الموصوفات في الخارج كما في قوله
 من المعقولات الثانية وعلته للوجود انما هي حقيقة الوجود
 من غير دور وقد علم في ذلك ان المبدأ المركبة انما هي حجة
 متاخرة عن المبدأ البسيط انما هي حجة والذاتية واعلم
 اننا في المبدأ المركبة عن المبدأ البسيط يجب ان الواقع
 اعزنا في ثبوت ثبوت المبدأ في ثبوت ثبوت في الخارج او
 في الذهن مقدمة مشهورة عند المتأخرين قوله فاما
 بانها ما ذكرناه لا يخفى ان لهذا السؤال اجوبة اقوى مما ذكره
 اذ يمكن ان يرد ان المبدأ الحقيقية لا يختص بالموجودات الخارجية
 بل تشمل الموجودات في نفس الامر ولعل يمكن في الخارج وقد
 سبق من المبدأ المنطوق وجودا في الذهن بذاته وهو كجدي

خبر الوجود انما هو بالاعتدال لا في الحقيقة
 الحقيقية بالموجودات انما هي ان المنطق لا يطبق على العلم
 على المعلوم والمعلوم موجود في الخارج بناء على القول بالشيء
 كما هو من حيث الشك في اولى بعد تسليم كنه العلم على
 المعلوم بحسب المبدأ ان القول بوجوده في الخارج ليس
 على ظاهره سادس وانما في التحقيق خلا في هذه اجوبة
 كلها اظهر ما ذكره الشيخ ولعل ان يرج ذكرها في الآخرة
 على سبيل التذلل بطريق الاستظهار قوله من تصور
 من حيث انها مرتبة لا خفاء في ان البصيرة انما تحصل
 بالتصديق ترتيبا لا في تصور بوصف الترتيب كما
 هو ظاهر العبارة ولعل ان يرد ان ذلك التصديق بالترتيب
 بان يرد بالتصور المتخالف فيمكنه المبدأ العلم بانها حيث
 انها مرتبة وقد اطلق العام وارا ان اصل اعتدال التصديق
 ولا يخفى ان فيه من التكلف لاسيما وقد اجبر في العبارة
 بعينها والمبدأ الحقيقية للعلم الترتيب تصور في كماله

في
 المبدأ
 في
 المبدأ

قال وقد مر دفع التكرار في السابق قد يوجب بانه لو لم
 بيان الحاجة وقد مر بيان الحقيقة المهيمنة الموجودة فلم يكن
 بغير اثبات وجوده بالدليل لعدم بقاءه في ما لم يثبت
 بهذا الدليل وهو بوجوبه بيان الحاجة فلم يكن ذلك نقدا
 لغيره واما بقية دليله فليس التكرار في بيان وجود المهيمنة
 لان دليل الحاجة بغيره وقد سبق قد مر على بيان الحقيقة
 لو قدم بيان الحقيقة لكان ما سبق من غير الحاجة المذكورة
 مرة بعد اخرى لذكر الاول وانما سبق بيان الحاجة اليها
 ثانيا وفي نظرنا لانه لا يريد ان يثبت ذكره مرة اخرى
 فهو غير ذلك اولو عرفها ولا ثم قال في موجوده لان التكرار
 يحتاج الى بيان الكلمات السابقة وكل ما في السابق
 فهو موجودا لم يثبت تكرار التعريف اصلا ولما لم يرد العلم
 متناظرا في جزمه اخر فليس محذورا ويحتمل
 لان سيق الكلام لغرض من الغرض على وجه يستحسنه
 بان ذكره في نوع من كثر الغاية لانه زيادة في المعنى

الزيادة في اللفظ فلا يحسن الاحتراز عنه وانما هو ان
 بالعدم الابتدائي ذكره فلا يرد ان بعض القاصد الثلاثة وهو
 ترتيب الغاية غير مذكورة صريحا في ضمن الحاجة
 ومع ان لم يثبت اعيانها في الحقيقة من حيث ترتيبها
 مثلث ثم ذكر حقيقة لم يكن بد من اثبات وجودها
 ان يحد ذلك الدليل ليعضد احوالا او يتكبر فيه
 بل ذكره في آية اخرى غير التكرار في البيان وكذا
 لانه ابتدائي ذكر المهيمنة الموجودة واقام هذا الدليل
 دليل اخر في وجوده ثم ذكر ترتيب الغاية لم يكن
 اما من اجل انه بيان الحاجة او اقامة الدليل على
 فليس التكرار **قال** الشرح اخر ما تمحور اليه ملك المقصد
 اي اخر ما انتهى اليه توقف ملك المقصد الى اخر ما توقف
 على واحد منها عليه فالتدريج اجمعه الى واحد المقصد
 ونقيض النفس على ما وقفنا لانما هذا الكلام وانما
 وسلم على محذوره انه الخطا

مجمع



